الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA
ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

موجز قطري
الصومال

الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

مكافحة الفساد

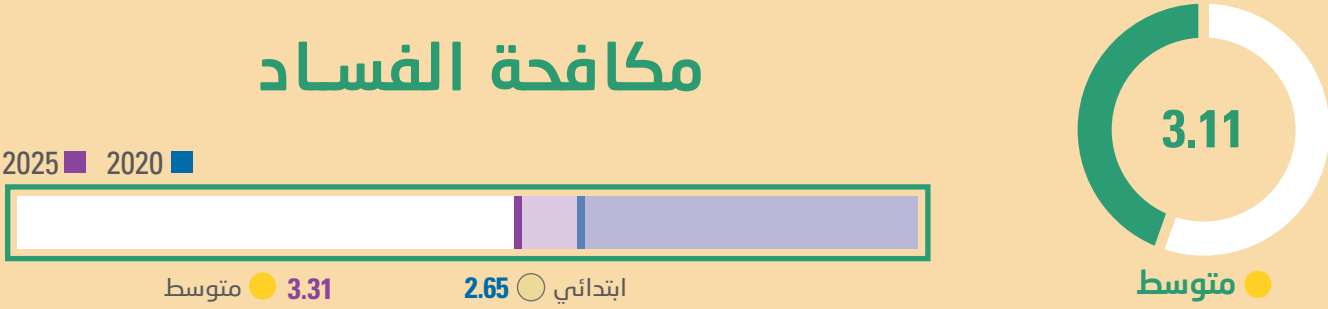

ضعيف جداً ضعيف ابتدائي متوسط متطوّر قوي قوي جداً

المكونات	2020	2025
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	1.75	◄ 1.75
مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	3.50	▲ 5.25
الميزانية والنفقات العامة	3.50	◄ 3.50
الحكومة الرقمية	0.00	◄ 0.00
الحكومة المفتوحة والشفافية	0.00	◄ 0.00
معايير المشتريات العامة	4.67	▲ 5.25

المكونات

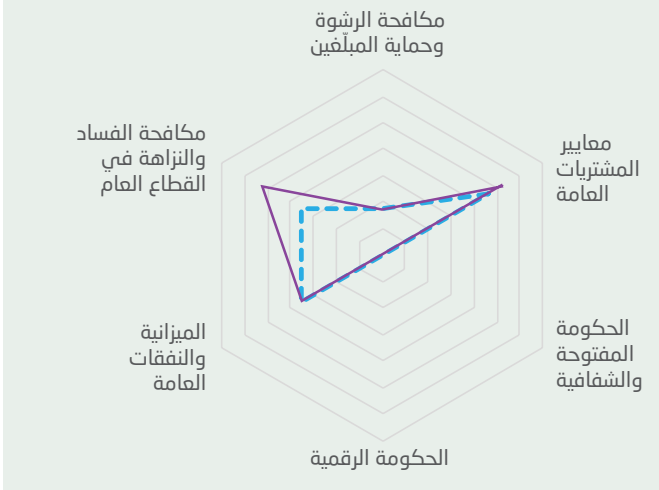

العناصر

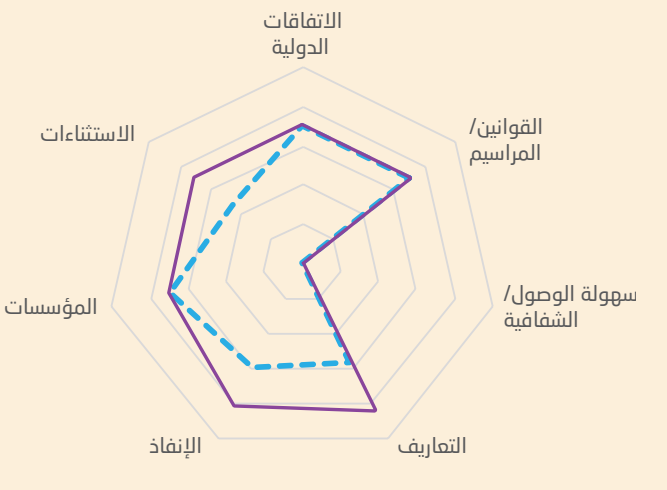

جرى إعداد هذا الملف الوطني بناءً على الإطار القانوني والتنظيمي الساري في كانون الأول/ ديسمبر 2025.

أجري تقييم مكافحة الفساد تحت المظلة الأوسع لمشروع الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، وعلى أساس مجموعة من المؤشرات المصنفة ضمن ستة مكونات أساسية: مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام، ومكافحة الرشوة وحماية المبلّغين، والميزانية والنفقات العامة، والحكومة الرقمية، والحكومة المفتوحة والشفافية، ومعايير المشتريات العامة.

في هذه الوثيقة لمحة وتحليل على أساس التقييم المذكور ومؤشراته من حيث ما تنطبق على حالة الصومال. وفيها أيضاً استعراض للقوانين والأنظمة التي تحكم مختلف أبعاد مكافحة الفساد، على أساس المكونات الستة للتقييم.

سن الصومال عدة قوانين لمكافحة الفساد والممارسات ذات الصلة، بما في ذلك قانون العقوبات (رقم 5 لعام 1962)، وقانون المؤسسات المالية (رقم 130 لعام 2012)، وقانون المشتريات العامة والامتيازات والتصرف لعام 2015. على الصعيد الدولي، انضم الصومال إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في آب/أغسطس 2021.

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام

الهدف من مكون التقييم هذا هو تبيّن الإطار القانوني المعتمد لدى البلد لمنع الفساد في القطاع العام، والتصدي له إذا وقع. ويشمل تعريف الفساد والممارسات المتصلة به في القانون، ووجود اتفاقيات إقليمية ودولية في هذا الصدد، وآليات التنفيذ والرقابة الرئيسية، ونظام العقوبات والإعفاءات المشروطة حيثما تنطبق.

تحدد المواد 240-262 من قانون العقوبات مجموعة من الجرائم المتعلقة بالفساد، بما في ذلك الرشوة والاختلاس واستغلال أخطاء الآخرين وإساءة استخدام السلطة والكشف غير المصرح به عن معلومات سرية. كما وردت إشارة إلى هذه الجرائم في الدستور المؤقت للبلد. وينص قانون العقوبات على عقوبات لكل جريمة، تشمل الغرامة والسجن.

وتدعو المادة 111 جيم من الدستور المؤقت إلى إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، تكون مهمتها الأساسية التحقيق في أي اتهام بالفساد في القطاع العام. وتشمل ولاية الهيئة أيضاً اعتماد تدابير فعالة لمكافحة الفساد، وتيسير التعاون الدولي، والتحقيق في قضايا الفساد، واسترداد الأصول والعائدات المكتسبة بطريقة غير مشروعة.

في عام 2019، وقع الرئيس الصومالي على مشروع قانون متكامل لمكافحة الفساد، يهدف إلى إنشاء لجان مستقلة لمكافحة الفساد بطرق أكثر فعالية، إلا أن التنفيذ واجه مصاعب جمّة. ومن المهم ملاحظة أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قد حُلّت في تشرين الأول/أكتوبر 2022 جراء مخاوف بشأن دستوريتها، ولم يصار حتى الآن إلى إعادة تشكيلها، ما يعني أن الصومال يفتقر، في الوقت الحاضر، إلى هيئة مستقلة ومخصصة ومفعّلة لمكافحة الفساد.

مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني المعتمد في الصومال لمنع الرشوة وما يتصل بها من ممارسات، واكتشافها ومعاقبة مرتكبيها، وتدابير حماية الأشخاص الذين يبلّغون عن مثل هذه السلوكيات. ويتناول تعريف الرشوة والجرائم المرتبطة بها في التشريع الوطني، ووجود الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والآليات الرئيسية للتحقيق والرقابة، والعقوبات والتدابير التصحيحية المعمول بها، والسياسات لتعزيز السلوك الأخلاقي والمناهض للرشوة، ووجود أنظمة لحماية المبلغين عن المخالفات وقنوات للإبلاغ، ومدى سهولة الوصول إلى هذه الأنظمة والقنوات.

تتناول المواد 240-262 من قانون العقوبات الصومالي أعمال الرشوة، فتجرم إساءة استخدام الموظفين العموميين لوظائفهم من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وتحدد عقوبات على كل جريمة. ولا ينص الإطار القانوني على إجراءات مفصلة أو منهجية للكشف عن السلوكيات المتعلقة بالرشوة أو رصدها أو منعها.

على الصعيد الإقليمي، الصومال من الدول الموقعة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

إلا أنه لم يخصص بعد تشريعاً لتنظيم حماية المبلغين عن المخالفات، ولا تزال قنوات الإبلاغ الرسمية وآليات الحماية في أطوار مبكرة من التطور.

الميزانية والنفقات العامة

يتناول مكون التقييم هذا المعايير والآليات المعمول بها لتنظيم الميزانية والنفقات العامة والإشراف عليها، بما في ذلك وجود معايير قانونية للمراقبة والتدقيق، وإمكانية الوصول إلى معلومات الميزانية لأصحاب المصلحة.

تنص المادة 12 من قانون الميزانية الصومالي على أن تُعرض جميع الإيرادات والنفقات الحكومية المقدرة على أساس إجمالي في الميزانية الوطنية. كما ينص على تخصيص جميع الإيرادات من دون تمييز لتلبية احتياجات جميع الخدمات العامة. ولتعزيز الشفافية، توجب المادة 18 كذلك الإفصاح الكامل عن جميع الإيرادات المتوقعة في الميزانية.

وتسند المادتان 28 و30 إلى المحاسب العام في وزارة المالية مسؤولية إدارة حسابات الدولة ومراجعة المعاملات المالية الأساسية.

وبالإضافة إلى ذلك، تناط بمكتب المراجع العام للحكومة الفيدرالية الصومالية مسؤولية التدقيق في حسابات مؤسسات الحكومة الاتحادية، بما في ذلك الكيانات المستقلة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويستند هذا التفويض إلى القانون رقم 2 المؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر 1961 (لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية للدولة) والقانون رقم 34 المؤرخ 14 نيسان/أبريل 1972 (محكمة الحاسبات).

ولكن لا توجد تشريعات محددة تنص على نشر بيانات ما قبل الميزانية أو وثائق للميزانية يسهل على المواطنين فهمها، ولا يزال وصول الجمهور إلى معلومات الميزانية محدوداً.

الحكومة الرقمية

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني للحكومة الرقمية، بما في ذلك حماية الخصوصية وأمن البيانات، والوصول إلى البيانات الحكومية.

سن الصومال قانون حماية البيانات (القانون رقم 005 لعام 2023)، الذي ينص على إنشاء هيئة حماية البيانات لتتولى مسؤولية حماية البيانات الشخصية.

ولكن لم يُسنّ أي تشريع ينظم الخدمات الحكومية الرقمية أو يضع معايير لتقديم الخدمات الرقمية.

ولا يوجد إطار قانوني محدد يوفر الرقابة على الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيات الرقمية.

الحكومة المفتوحة والشفافية

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني لتعزيز الشفافية والحكومة المفتوحة. ويتناول مدى تجسيد

المبادئ المرتبطة بالشفافية، مثل حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، والتزامات الإفصاح، والآليات

التي تمكن من الرقابة العامة، في التشريعات، فضلاً عن دور المؤسسات المسؤولة عن متابعة الامتثال لها.

لا تشير التشريعات الوطنية إلى مفهوم الشفافية، ولم يسن أي قانون يدعم مبادرات الحكومة المفتوحة.

معايير المشتريات العامة

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني الذي ينظم المشتريات العامة، بما في ذلك المعايير والإجراءات لمنح العقود العامة، وتحديد السلطات والهيئات الرقابية المسؤولة، وتوفر آليات التنفيذ والمراجعة، ودرجة شفافية وسهولة عمليات الشراء، ومدى دمج اعتبارات مكافحة الفساد، ومشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين، والاستثناءات أو الأنظمة الخاصة المطبقة.

يشكل قانون المشتريات العامة والامتيازات والتصرف لعام 2015 الإطار القانوني الأساسي الذي يحكم المشتريات العامة. ويلزم القانون الجهات المشترية بضمان الاقتصاد والكفاءة وتحقيق أفضل قيمة مقابل الثمن، وتشجيع المنافسة، وضمان المساواة في الوصول إلى معلومات المناقصات. ويتوخى القانون دعم الصناعة المحلية والتنمية الاقتصادية.

وتماشياً مع المعايير الدولية، تسمح المادتان 9 و10 للسلطات المتعاقدة باستخدام الوسائل الإلكترونية لنشر طلبات تقديم العروض وتلقي العطاءات. وتحظّر المادة 16 صراحة الفساد والاحتيال والتواطؤ والإكراه والعرقلة في عمليات المشتريات العامة. ولتعزيز الكفاءة، تنص المادتان 35 و36 على إنشاء هيئة للمشتريات العامة تضطلع بعدة مهام، منها تنسيق إجراءات المشتريات، ورصد الامتثال، وتنفيذ برامج بناء القدرات، وصياغة سياسة المشتريات. وينص القانون كذلك على إنشاء لجنة مستقلة لمراجعة المشتريات بموجب المادة 49، وذلك بهدف التعامل مع الشكاوى المتعلقة بإجراءات المشتريات.

ويمكن فرض عقوبات مالية وعقوبات أخرى في حالة الإخلال بالالتزامات التعاقدية أو انتهاك قواعد المشتريات من قبل الموظفين العموميين.

توصيات

- وضع تعريف قانوني واضح للشفافية.
- النص صراحة في التشريعات على أن الهيئات الإدارية المسؤولة عن مراقبة الفساد والمعاملات الإدارية مستقلة تماماً.
- تعريف معايير تشريعية واضحة لتقييم الرشوة والجرائم الأخرى المتعلقة بالفساد.
- تعزيز التعاون بين الهيئات الإدارية العامة للحد من الفساد.
- سن قانون الحق في الوصول إلى المعلومات وقانون متكامل لحماية البيانات الشخصية.
- وضع تشريع لحماية المبلغين عن المخالفات.
- اعتماد تشريعات تلزم بمعايير لتقديم الخدمات الرقمية.
- اعتماد قانون محدد يُلزم بنشر بيانات ما قبل الميزانية أو وثائق ميزانية يسهل على المواطنين فهمها.
- وضع إطار قانوني لضمان الرقابة الأخلاقية على التكنولوجيات الرقمية.
- تطوير استراتيجيات وبرامج لرفع مستوى الوعي العام بالفساد.
- اعتماد نظام لامركزي للمشتريات.
- إيجاد برامج تدريب للمسؤولين على معايير المشتريات العامة.

2500483A

www.unescwa.org

E/ESCWA/CL6.GCP/2025/ABLF/1/Series.3/CP/Somalia